

# ملاحظات وآراء حول الأرشيف العثماني وأهميته في دراسة التاريخ العثماني

د. محمد مهدي إيلهان

وفي الوقت نفسه هناك كثير من الوثائق التي وزعت على الشاحف والمكتبات في مختلف أنحاء تركيا . وأقدم فيما يأتي بعض المعلومات التي قد تبين القراء عن تلك الدور :

١ - أرشيف ( باشا قانلق ) أو الصدارة العظمى

عندما أصبح قوجا رشيد باشا ( ١٨٠٠ - ١٨٥٨ م ) صدرأ أعظم ( أي رئيساً للوزراء ) في عام ١٨٤٦ م ، بدأ يهتم بالأرشيفات ، وقام بمجهود كبير لتجميع الوثائق من الدوائر الحكومية المختلفة وإيداعها في مكان واحد . وقد عين حسن أفندي أميناً لوثائق الصدارة . ثم أسست وزارة خاصة سميت « وزارة الأرشيفات الدولية » وبعد مدة ألغيت الوزارة وحولت مسؤوليتها إلى « مديرية » تابعة إلى الصدارة العظمى . وفي سنة ١٩٣٧ م رفعت الحكومة التركية مستوى هذه المديرية وصيرتها مديرية عامة وسمتها « المديرية العامة

١٢ لا شك أن موضوع الأرشيفات من الموضوعات المهمة التي ينبغي للدارسين الإلمام بها ومعرفة شيء عن نظمها وعما تحويه من الوثائق . وهذا الموضوع - رغم ما يبدو عليه للوهلة الأولى - من كونه موضوعاً سهلاً بسيطاً ، فإنه في الواقع تكتفه الصعوبات ، ونحتاج دراسته إلى بحث عميق . وبالنظر لأهمية الأرشيفات العثمانية بالنسبة للباحثين في هذه المنطقة من العالم ، فقد رأيت من واجبي أن أقدم لخواء الباحثين نبذة من المعلومات عن بعض دور الوثائق العثمانية الموجودة في تركيا الحديثة .

لقد بدأ اهتمام العثمانيين بدور الوثائق عندما احترقت أجزاء من وثائق السراي ( أي القصر السلطاني ) في عام ١٧٥٤ م ، مما أدى إلى نقل الوثائق إلى عازن آخر يقع فيما يسمى « مهتر خانة » .

هناك أربعة من دور الوثائق المشهورة في تركيا .

للأرشيف . وألحقت بها دوائر فرعية إحداهما بعنوان مديرية التصنيف والفهارس ، والأخرى بعنوان « مديرية التخليص » ، وما يجدر ذكره بهذا الصدد أن هناك معلومات تفيد بوجود بعض المؤرخين للسراي (أي القصر السلطاني) وأن هؤلاء المؤرخين قد كانوا يستعملون الوثائق في مؤلفاتهم ، مثل أسعد أفندي في كتابه « التشریفات القديمة » ولكن رغبة المؤرخين الآخرين في استعمال الوثائق كانت ضعيفة جداً . وهكذا بقيت أكثر الوثائق حبيسة في ملفاتها .

وفي عام ١٩٠٨ م أسست « الجمعية التاريخية العثمانية » التي تسمى ( تاريخ عثمانی الجمونى ) . وقد بدأت الجمعية بنشر مجلة تحت إشراف رئيسها الأستاذ عبد الرحمن شرف ، الذي كتب فيها مقالة وصف فيها الحالة الأنيمة التي كانت عليها الوثائق العثمانية . وعلى أي حال فإن المسؤولين في هذه الجمعية قد بدأوا بتصنيف الوثائق ودعوا أحد الخبراء من أذربيجان وهو كراجسون (Lise Krackson) ، فوصل إلى استانبول وصار يساعد في وضع أصول التصنيف إلا أنه مات بعد مدة قصيرة من وصوله مما أدى إلى توقف عملية التصنيف .

ثم استؤنفت أعمال التصنيف وصنع الفهارس وكانت هذه المرة تحت إشراف الأستاذ علي أميري (١٨٥٧ - ١٩٢٤ م) وذلك في عام ١٩١٨ م وظلت مستمرة حتى عام ١٩٢١ م .

وخلال هذه المدة تم تصنيف ١٨٠,٣١٦ وثيقة حسب الترتيب الزمني ، وألف فهرس لها بالحروف العربية .

وفي عام ١٩٢١ م بدأت مرحلة جديدة للتصنيف تحت إشراف ابن الأمين محمود كمال (١٨٧٥ - ١٩٥٧ م) .

وقد تناولت أعمال التصنيف والفهرسة في هذه المرحلة عدداً كبيراً من الوثائق بلغ عددها ٤٦,٤٦٧ وثيقة وتعود إلى فترة طويلة تمتد من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي ( القرن التاسع - الثالث عشر الهجري ) .

وبعد حرب الاستقلال التركية أملت الوثائق الموجودة في أرشيف الصدارة العظمى ، بل تحراً بعض الموظفين على بيع جزء من تلك الوثائق إلى بلغاريا ، ولا تزال تلك الوثائق موجودة في صوفيا عاصمة بلغاريا .

وحدثت هذه الجريمة في عام ١٩٣١ م . ويقال أن الأستاذ عبد الرحمن شرف قد حال دون الاستمرار بعقد مثل هذه الصفقة . ثم تغيرت الأحوال بعد هذه الحادثة الأنيمة ، إذ أظهرت الحكومة التركية الجديدة اهتماماً بالأموال الأرشيفية ، فقد أقرت أهمية الوثائق المفقودة في الأرشيف ، وعينت بعض المتخصصين في شؤون الأرشيف على أن يبدأوا في التصنيف في سنة ١٩٣٧ م .

وقد قامت الهيئة المشكلة برئاسة الأستاذ معلم جودة (١٨٨٤ - ١٩٣٥ م) بتصنيف ١٨٤,٢٥٦ من الوثائق المفقودة في أرشيف الصدارة العظمى ، موبة تحت سنة عشر موضوعاً ، وذلك نتيجة الجهود المبذولة خلال خمس سنوات .

وفي سنة ١٩٣٧ م دعت الحكومة

الاعتصاص إن هناك أكثر من مئة مليون وثيقة تقريباً في أرشيف الصدارة العظمى، وتلك الوثائق تتعلق بأكثر من ثلاثين قطراً، وأن حوالي خمسة عشر في المائة منها فقط قد صُنفت حتى الآن. ولكن عملية التصنيف والفهرسة في هذا الأرشيف لا تزال جارية وسوف تستمر لسنوات طويلة.

إن أنواع الدفاتر والوثائق الموجودة في هذا الأرشيف كثيرة جداً، ويمكن لمن يريد من الباحثين أن يؤلف كتاباً قيمياً كمقدمة لكل واحد من تلك الأنواع. وإني سوف أورد نبذة موجزة فيما بعد - إن شاء الله - عن الدفاتر المسماة (دفاتر طابو تحرير)، و (الدفاتر المهمات)، و (الدفاتر الوقفية).

## ٢ - أرشيف دار الوثائق في طوبقايو سراي

من حسن الحظ أن الوثائق العثمانية المخزونة في هذه الدار كانت قد حفظت حفظاً جيداً حتى عام ١٩١٤ م. ولكن بسبب التعميرات والتصلبات التي تمت في القصر السلطاني فقد أُهملت تلك الوثائق وتركزت في مخزن. وفي عام ١٩٣٥ م أبدى السيد خليل أدهم، المدير العام للمتاحف والمكتبات في استانبول اهتماماً بتلك الوثائق، حيث نقلها إلى مكان في مكتبة القصر السلطاني، وبعد مدة تم نقلها إلى جناح الطباخين في ذلك القصر. وهناك بدأت عملية التصنيف لتلك الوثائق بالاعتماد على أصول Provenance التي وضعها «لاجوس فكه» وتبعاً لهذه الأصول، ألف السيد تحسين أوز (Tahsin Oz) فهرساً في مجلدين

التركية الأستاذ لاجوس فكه (Lagos Fekete) من بودابست (Budapest) في المجر إلى استانبول. وقد بدأ «فكه» بتأليف أسلوب جديد في التصنيف يسمى Provenance (أي الرجوع إلى المصدر الحقيقي) وقد اتبع في تصنيف الوثائق المحفوظة في أرشيف الصدارة العظمى حيث قسمت الوثائق إلى ثلاثة أقسام هي:

- ١ - وثائق الديوان الحمائي.
- ٢ - وثائق الباب العالي (الأصلي).
- ٣ - الوثائق المختلفة والمتنوعة.

إلا أن الموظفين في أرشيف الصدارة العظمى قد وزعوا - مع الأسف الشديد - الوثائق التي سجلت في فهرس «فكه» بين الوثائق الأخرى، وبناء على ذلك فقد صار الباحثون لا يستطيعون أن يستعملوها. وجدير بالذكر أن أقدم وثيقة مسجلة في هذا الفهرس، هي وثيقة لتقطعة الأرض التي أعطاها بير حسن إلى شيخ ستان وأولاده وتقع في قره حصار الشرقي التي كانت تحت حكم حسن الطويل في تلك الأيام، وكان ذلك في عام ٧١٦هـ/١٣١٧ م وهذا التاريخ مدون على تلك الوثيقة.

بعد «فكه» قام الموظفون في أرشيف الصدارة العظمى بأعمال التصنيف والفهرسة تحت رئاسة الأستاذ كامل كيجي (Kameli Kapaci) وهذه الفهرسة تشمل الوثائق التي تتعلق بالدوائر المالية (Maliye Kalemleri).

وبالرغم من كل تلك الجهود فإن ما تحت فهرسته وتصنيفه من الوثائق هو عدد قليل بالنسبة للوثائق الموجودة، إذ يقول أهل

نشر الأول منها في عام ١٩٣٨م ونشر الثاني في عام ١٩٤٠ م . ولكن أهمية هذا الفهرس قد زالت بسبب التغيير الذي حصل في أصول التصنيف والفهرسة في هذا الأرشف .

ومع ذلك فإننا إذا ما تصفحنا هذا الفهرس سنجد أن هناك كثيراً من أنواع الوثائق مثل الأحكام وبراءات الملك (ممتلكات) وإغامرات السرية تتعلق بالبلدان العربية وهي تعود إلى الفترة الواقعة بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر الميلادي ( القرن العاشر - الثالث عشر الهجري ) . وهناك أيضاً يوجد في هذا الأرشف المراسلات التي تمت بين السلطان العثماني والأمراء العرب ، من بين تلك الوثائق .

### ٣- « أرشف القيود القديمة » في أنقرة المسماة ( طابوفا دواسترو عموم مدير لكي )

هناك كثير من دفاتر التحرير ، وروزنامة ، والمستحفظات وبعض الوثائق الأخرى المتوفرة في هذا الأرشف . ويمكننا أن نجد في هذا الأرشف أيضاً بعض الدفاتر التي ليست موجودة في دار وثائق الصدارة العظمى في استانبول . ولكن من المؤسف أننا لا نجد هناك كثيراً من الباحثين قد استفادوا من هذا الأرشف أو دخلوه ، بسبب عدم توفر أجهزة التصوير وإعداد الميكروفيلم فيه .

وعلى أي حال فهناك فهرس لهذا الأرشف مكتوب بالحروف العربية ، ولكن المعلومات الواردة فيه محدودة جداً .

### ٤ - أرشف دار الوثائق الوقفية التابع لمديرية الأوقاف العامة في أنقرة

تم جمع دفاتر الوقف والوقفات والوثائق التي تتعلق بالوقف الموجودة في مختلف الدوائر الحكومية ، وحُوِّلت إلى وزارة الأوقاف بعد تأسيسها في عام ١٨٢٦ م في استانبول . وعندما أسست المديرية العامة للأوقاف في أنقرة في عام ١٩٣٦ م . حُوِّلت إليها كل تلك الدفاتر والوثائق ، وهي الآن في أنقرة .

وترجع الدفاتر الوقفية الموجودة في هذا الأرشف إلى فترة تمتد من عام ٤١٠ هـ / ١٠١٩ م إلى عصرنا الحاضر ، ويوجد هناك ٢٠,٠٠٠ من الدفاتر الوقفية و ٢٧,٠٠٠ وقفية ، وأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ من الوثائق الأخرى .

وهناك عدد غير قليل من الوقفيات المدونة باللغة العربية يبلغ عددها ٢,٠٠٠ على الأقل . هذا وهناك عدد من الموظفين في هذا الأرشف يتقنون جميع تلك الوثائق والدفاتر من الحروف العربية إلى الحروف التركية الحديثة ( أي الحروف اللاتينية ) ، كما يترجمون الوثائق المكتوبة باللغة العربية إلى اللغة التركية . وقد تمكن هؤلاء الموظفون حتى الآن أن ينقلوا ويترجموا ( ١٠,٣٥٣ ) من الوثائق ، وقد قاموا بالتصنيف والفهرسة لـ ( ١٧,٩٠٢ ) من الوقفيات ، وصوروا ( ١,١٣٩ ) من الدفاتر على الميكروفيلم .

وتقدم وثيقة موجودة في هذا الأرشف هي وقفية لرؤية أسسها طغرل بك السلجوقي - حكم من عام ٤٢٩ هـ إلى عام ٤٥٥ هـ ( ١٠٣٨ - ١٠٦٤ م ) - لشخص اسمه سيد شريف خليل ديوالي في ناحية ياسين ، وهذه الوقفية مؤرخة أواسط رجب ٤٤٠ هـ / ٢٤

ديسمبر (كانون الأول) ١٠٤٨ م .

هذا ويمكننا أن نجد في هذا الأرشيف كثيراً من الوثائق التي تتعلق بالحرمين الشريفين وغيرها من المؤسسات الدينية والحربية في مختلف الأقطار التي كانت تابعة للدولة العثمانية .

وهناك نوع آخر من الوثائق الأرشيفية تسمى سجلات القاضي الموجودة في عدد من المحاكم والمكتبات عبر البلاد التركية والبلاد العربية والبلقانية فإنها تحتل مكاناً خاصاً وتستحق عناية خاصة . أما أشهر السجلات في تركيا فتوجد في بورصة وفي متحف أنقرة الأثنيوغرافي .

يوجد عدد كبير من الباحثين الذين اهتموا بكل أنواع الوثائق الموجودة في هذه المحفوظات ، وهم يؤدون عملاً جيداً . ويمكن القول فيما يخص دراسة التاريخ العثماني ، بأن هؤلاء الباحثين قد بدأوا حقبة جديدة في كل حقل من حقول دراسات العثمانية .

والمواد المتوفرة في هذه الأرشيفات لا يستعملها المؤرخون فحسب ، بل والجغرافيون وعلماء السكان ، والمختصون بالمخطوط وعلماء الآثار ، وعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية والاقتصاديون والفنيون أيضاً . وأحياناً نعلم على وثيقة واحدة يمكن أن تكون موضوع اهتمام هؤلاء جميعاً . وإذا اعتقدنا بأن كل هذه المواضيع حيوية للمؤرخين ، فإن إيماننا بزيادة قوة عندما نؤمن بأهمية هذه الوثائق للمؤرخ .

وبقدر - كما ذكرت آنفاً - بأن هناك ما يزيد على مليون وثيقة في أرشيف الصدارة العظمى ( باشا قانلق ) ثم فقط تصنيف ١٠

بالمئة منها حتى الآن . ويوجد في أرشيف دار الوثائق الوقفية ٢٢٧،٤٩٦ وثيقة ، ٢٦،٧٩٨ منها هي صحيح وقف وملحقاتها ، أما وثائق محفوظات القيود القديمة في أنقرة فإنها كما لاحظت تشبه مكتبة تملأ رغوها الجدران .

ولكن ليس من الممكن إعطاء حتى معدل وسطي للوثائق الخاصة بالمناطق العربية في هذه الأرشيفات .

وعلى كل يمكن للمرء أن يقول بأن الوثائق الخاصة بالمناطق العربية ليست أقل من الوثائق الخاصة بالمناطق التي تقع ضمن حدود تركيا الحديثة .

ولا يمكن لأحد أن ينكر قيمة هذه الوثائق لدراسة تاريخ البلاد العربية ، وهناك مثالان يمكن أن يوضحان هذه الحقيقة . فسجلات الكاداسترو ( طابو تحرير دفتر ) في محفوظات ( قهودي قديمه ) والصدارة العظمى ، تحصر على الأقل عشرين مقاطعة عربية .

وهذه الإحصاءات الكاداستروية التي نفذت غالباً في القرن السادس عشر ( العاشر الهجري ) هي المصادر الوحيدة الموثوقة بها من أجل معرفة التاريخ السكاني لهذه المقاطعات في القرن السادس عشر ، إضافة إلى الحقيقة ، إن قيمتها لا يمكن إنكارها من قبل المؤرخين ، أو من قبل الباحثين في الاختصاصات تنصل بالتاريخ .

إن « القانوننامة » ( القوانين ) في طبعة هذه الدفتر هي مصدر آخر لدراسة تاريخ العثمانيين السابق . وعلى سبيل المثال فإن « قانوننامة » في دفتر طرابلس الشام تلمع إلى

في وصف الثورة والقتال ، وبالمقابل فقد جمعت أكثر من مئة وثيقة ، فيها معلومات مفصلة عنها . وفي نظري أن هذه الوثائق هي العمود الفقري لأي كتاب يكتب في موضوع الثورة في مقاطعة البصرة .

ويوضح مما تقدم مدى أهمية دور الوثائق العثمانية بالنسبة للباحثين المتخصصين في التاريخ الحديث ، ولاسيما من أبناء البلاد العربية التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية .

والذي لأرجو أن أكون بمقالي الموجز هذا قد لفت أنظار الباحثين إلى تلك الأرشيفات التي تعد منجماً غنياً بالوثائق التي تصلح أساساً للدراسات لا تنسى ، والله من وراء القصد .

قانوننامه قايماي ، وقانوننامه داتوق في العراق تلمع إلى قانوننامه لزون حسن (حسن الطويل الألفبولي) ودختر داتوق نفسه يلمع أحياناً إلى قانوننامه قره أولوس (أي قره قوبول) الدولة التي حكمت العراق في القرون الوسطى ( بينا قانوننامه القظيف نفسها تذكر بأنه لم يسبقها في الوجود أي قانوننامه أخرى ( غير الشريعة الإسلامية طبعاً ) .

أود أن أقدم مثلاً من نخط آخر من الدفاتر وهي دفاتر المهسات (أي دفاتر الشؤون العامة) . فقد حدثت عدة ثورات قبلية في مقاطعة البصرة في عام ١٥٦٠ م .

ويعطي عباس العزاوي في كتابه « تاريخ العراق بين احتلالين » معلومات حول هذا الموضوع في بعض صفحاته ولا يلعب بهذا



وثيقة عمود الثاني  
(حكمه ١٨٠٨ - ١٨٣٩م)



وثيقة مصطلح الثالث  
(حكمه ١٧٥٧ - ١٧٧٤م)